نص ردن

▪ علاء حسن

"جاون" المنصب

المتابع لنشرات اخبار بعض الفضائيات يكتشف وخصوصا لمن تعرف على اماكن مقراتها بانها تعتمد في معظم تقاريرها المتعلقة بردود افعال المواطنين على تداعيات الازمة السياسية تصويرها حارس المبنى ، والحدقجي ، وشقيق مدير الاخبار وابن عمه ، وتمنحهم فرصة الحديث وتوجيه الاتهامات لاحد القادة السياسيين بانه يسعى الى كرسي السلطة باساليب تآمرية ، وطرق ملتوية ، لابعاد من حاز على اصوات ملايين الناخبين من منصبه ، واثناء الحديث يعرض التقرير لصور سياسيين لغرض توضيح الفارق بين من يجلس على الكرسي بارادة شعبية ، واخر لم يجد غير "الجاون" مكانا لطرح تمنياته .

"الجاون" ياسادة ياكرام كان يستخدم في "هبش الشلب" وصنع "المدكوكة" من التمر الزهدي والسمسم ، وله اغراض اخرى ، يعرفها ابناء الجيل السابق ، وفي بعض الاحيان يستخدم كرسيا لجلوس الضيف الافندي بعد تغطيته بقطعة قماش او مخدة من الصوف ، او فروة خروف ، الجاون الخشبي كغيره من الادوات المنزلية المستخدمة في الريف ، غادر الحياة منذ سنوات طويلة فانقذ النساء من بذل جهد عضلي اثناء عملية "الهبش" بواسطة الميجنا ، وهي عمود خشبي بطول اكثر من متر وفي نهايته قطعة خشبية صغيرة لكنها ثقيلة للحصول على افضل "هبش" ليس له علاقة بما تقوم به تلك الفضائيات من "هبش" في الهواء ، الغرض منه توجيه الشتائم لخصوم صاحب الفضائية زعيم الحزب الفلاني .

بين اوساط لاعبي كرة القدم في الملاعب الشعبية يقال عن الشخص الفاشل في اجادة اللعب الصحيح بانه" يهبش" اي لايعرف اصول اللعبة وقواعدها وقانونها ، ويستحق الكارت الاحمر من الحكم ليخرج من الملعب ، حفاظا على الاخرين من لعبه الخشن ، وفي السياسة توجد لعبة من نوع اخر ، يتداولها بعض المحللين من اصحاب الصوت الصاخب ، وغالبا ما نسمع منهم ان الزعيم السياسي رئيس هذه القائمة او ذلك الائتلاف لا يجيد اللعبة السياسية ، اي يهبش من دون مراقبة من حكم الساحة او مراقبي الخط ، وحينما يجلس على كرسي السلطة ، وينظر الى خصمه ابو "الجاون" يأمر العاملين بفضائيته ببث المزيد من التقارير، تتناول ردود افعال المواطنين حول العديد من القضايا ، ومن اهمها التركيز على فشل الاخرين في الحصول على تأييد شعبي لتطلعاتهم في الحصول على الكرسي ، لانهم لا يجيدون غير "التهبش" في اللعبة السياسية .

فضائية صاحب الكرسي تجاهلت اعداد برامج حول الادوات المنزلية المنقرضة مثل الجاون و"الرحة" لانها تقوم بمهمة الهبش والطحن على مدار الساعة ، بدفاعها المستميت عن الحق الدستوري لصاحبها ، ودعمه بارادة شعبية واسعة ، وتصر على بث اخبار المسؤولين ونشاطاتهم الوهمية في مجال تقديم ارقى الخدمات ، واحيانا تنتقل الى بث مباشر لنقل زيارة احد كبار المسؤولين لمجلس عزاء ، مصطحبا معه خمسين خروفا ومئات من عناصر قوة مسلحة كبيرة مزودة باجهزة ومعدات ترعب من يراها ، لتوفر الظروف الامنية لمدة خمس دقائق فقط لقراءة سورة الفاتحة ثم العودة بموكب مهيب الى مقره ليجلس على الكرسي ، فيما يبقى "ابو الجاون" منتظرا اربع سنوات او اقل لخوض الانتخابات التشريعية ويحقق حلمه التعيس بالوصول الى الكرسي بحسب ماورد في تقرير مراسل الفضائية

قال إن هدفه يصب في صالح العاطلين عن العمل

مدير ناحية في كربلاء يفتح باب تعيينات وهمية

□ كربلاء / أمجد علي

لم يصدق حيدر توفيق أن باب التعيين في محطة الخيرات الكهربائية في كربلاء قد فتح، ليسارع إلى تقديم معاملة التعيين التي قدمها لعشرات الدوائر في المحافظة دون جدوى، إلا أن فرحته لم تكتمل. وبعد أيام من الانتظار والقلق عاشها توفيق خريج الكلية التقنية قسم هندسة الوقود والطاقة، فوجئ بخبر مزعج مفاده أن التعيينات في محطة الخيرات مجرد شائعة ولا صحة للخبر.

طوابير التعيينات

ربما هذه الحالة لم تكن الأولى أمام من يبحثون عن وظيفة، وفي حديثه لـ"المدى" يقول توفيق: "من المعيب أن لا أجد فرصة عمل، والأكثر إيلاما من ذلك أن يتوجه الخريجون إلى دائرة ما لتقديم معاملة التعيين ثم يتبين أن الخبر مجرد شائعة".

أسعد حميد وهو مهندس ميكانيك، يشير إلى أنه قدم معاملة تعيين في المحطة المذكورة، بعد أن قضى سنتين يتنقل بمعاملته هذه من دائرة إلى أخرى دون جدوى، مضيفا "اعتقدت أن مدير ناحية الخيرات حيث تقع المحطة ربما يكون هو الأفضل بين الشخصيات التي تعمل على توفير فرص عمل للخريجين، لكن المشكلة أن أعلن عن التعيينات دون استناد إلى أمر وزاري أو تعليمات حكومية حتى من حكومته المحلية وهذا ما سبب لنا أزمة نفسية تضاف إلى الأزمات العديدة التي نعاني منها".

ويتساءل المواطن غسان مهدي، عن سر قيام مدير الناحية بالإعلان عن وجود فرص عمل في محطة الخيرات الكهربائية.

وأضاف "لماذا جعل الآلاف من العاطلين عن العمل ومنهم حملة شهادات وأصحاب مهن يعيشون على أمل"، محاولا تبرير قيام مدير الناحية بذلك بالقول: "ربما أراد أن يستبق الأحداث دون أن يدرك أن الموضوع تحول إلى كذبة، وهذا يضر بسمعة المسؤولين".

يشار إلى أن محطة الخيرات الكهربائية واحدة من المحطات العملاقة التي تنفذها إحدى الشركات التركية وتنتج إذا ما أنجزت نحو ١٢٥٠ ميكاواط.

لكن رئيس مجلس ناحية الخيرات عباس الكريطي قال لـ"المدى": ان لا علم لمجلس الناحية بالموضوع وليست لديه أية معلومة عن فتح باب التعيين في المحطة، عادا الأمر بأنه تصرف شخصي من مدير الناحية.

وبين الكريطي أن" مجلس الناحية استفسر من مديرها عن سبب إعلانه التعيينات فأجاب أنه أراد إعداد قاعدة بيانات عن العاطلين عن العمل في الناحية لتكون جاهزة حين يبدأ العمل في المشروع، وذلك بهدف اختصار الوقت لصالح العاطلين".

غير أن الكريطي يقول: "هذه الحجة تتناقض تماما مع الإعلان الذي علق على جدران دوائر الناحية وهو فتح باب التعيين"، لافتا إلى أن المجلس أبلغ مدير الناحية بأن ما قام به "خطوة غير مدروسة وقد أدت إلى خطأ كبير لأن المتقدمين وصل عددهم إلى ٢٥٠٠ شاب من مختلف الاختصاصات الأكاديمية ومن ذوي المهن المختلفة، وجميعهم يحلمون بالحصول على فرصة تعيين".واختتم رئيس المجلس حديثه بالقول: "هذه الطلبات مكدسة حاليا في الناحية ولا نعلم كيف نتصرف بها وأين نضعها"، واصفا إجابات مدير الناحية بأنها "غير مقنعة والمجلس بالتعاون مع مجلس المحافظة سيتخذ الإجراءات المناسبة في جلسة أخرى لمنع هكذا تصرفات مستقبلا".

8000 حالة تجاوز على أملاك الدولة في كركوك

□ كركوك / روشن قاسم

تعاني كركوك كغيرها من المحافظات من التجاوز على أملاك وأراضي الدولة، بشكل يعيق توفير الأراضي لتنفيذ مشاريع خدمية وإستراتيجية في المحافظة، وبرغم الدعوات المتكررة من السلطات المحلية للمواطنين لوقف التجاوزات إلا أنها في تزايد.

مدير بلدية المحافظة عبد الكريم حسن رفيق، أوضح لـ"المدى" أن هناك أنواعا متعددة من التجاوزات في كركوك، "منها تجاوزات على أملاك البلدية، ومواقع مخصصة للمشاريع الخدمية، كالمدارس والمستوصفات والحدائق العامة، إضافة إلى التجاوز على أراضي وأملاك المواطنين".

وقال: إن "مشكلة التجاوزات تعاني منها غالبية المدن العراقية، وأسبابها تعود إلى عهد النظام السابق الذي لم يكن يسمح للكثير من شرائح المجتمع ببناء دور لهم، حتى لو كانت على تكلفتهم الخاصة وعلى قطعة أرض هي ملك لهم".

وأضاف رفيق أنه "بعد سقوط النظام السابق، انتهى الضغط على المواطن وأصبح الكثير منهم رأى أنها حالة صحية بناء بيت في مبان تعود للدولة".

وتابع بالقول: "الأسباب الأمنية كذلك كان لها دور كبير في ازدياد حالات التجاوزات، فالكثير من المواطنين تركوا بيوتهم ومحالهم في الأحياء والمناطق غير المستقرة أمنيا، وقاموا بفتح محال وورش عمل، بالقرب من مناطق سكناهم".

ونبه رفيق إلى أنه "خلال السنوات الأخيرة توسع التجاوز وأصبح خارجا عن نطاق السيطرة ومن دون مبرر، وشمل حتى الأراضي التجارية"، لافتا إلى أن هناك "تعليمات صدرت من رئاسة مجلس الوزراء تقضي بأن لا يتم هدم أي تجاوز تم بناؤه قبل العام ٢٠٠٩، وإزالة أية تجاوزات حصلت بعد هذا التاريخ على أراضي وأملاك الدولة أو المواطنين أو الأراضي المخصصة للمشاريع الخدمية".

مدير البلدية أكد أن "التجاوزات تعيق تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية في المحافظة، فعلى سبيل المثال مشروع مدخل السليمانية يوجد فيه نحو ١٣٠ حالة تجاوز على طرفي الطريق تم رفعها"، كاشفا أن "مجلس الوزراء وجه بمنح المتجاوزين مبالغ تتراوح بين المليون إلى خمسة ملايين دينار مقابل إزالة التجاوزات".

ومضى يقول: "توجد أكثر من ٥٠٠٠ حالة تجاوز على أملاك البلدية، وهناك نحو ٣٠٠٠ حالة أخرى على الأراضي والأبنية والساحات"، مشيرا إلى أن هناك "لجنة مشكلة من قبل المحافظة بموجب قرار رفع التجاوزات مقابل تعويض المتجاوزين، تواصل عملها برفع وإزالة التجاوزات الحاصلة من قبل المواطنين على أراضي الدولة".

وأفاد بأن محافظة كركوك "خصصت ثلاثة مليارات دينار من ميزانية البترودولار للعام الحالي لتعويض المتجاوزين، وأن اللجنة بدأت عملها من مدخل محافظة السليمانية، حيث رفعت ١٣٤ تجاوزا لغاية الآن"، مضيفا أنه خلال شهري نيسان وأيار الماضيين تم رفع ١٥٠ حالة تجاوز على أراض مخصصة لتنفيذ المشاريع، إلى جانب توجيه إنذارات إلى ٥٠ متجاوزاً".

بابل تتراجع عن إزالة (البسطيات) وتباشر بمشروع الأكشاك الحديثة

□ الحلة / إقبال محمد

أكد العشرات من الباعة المتجولين وأصحاب (البسطيات) أنهم تعرضوا للضرب والإهانة وتدمير ممتلكاتهم من قبل قوات الشرطة ومديرية البلدية، على خلفية قرار إزالتهم من سوق الحلة والمناطق المحيطة به.

وقال حيدر عبد علي، صاحب (بسطية) لـ"المدى": إن العمل الذي قامت به اللجنة المشكلة من شعبة تجاوزات البلدية والشرطة "غير قانوني ومنافي لكل القيم، إذ تعاملوا معنا بكل قسوة وحطموا بسطياتنا وبعثروا المواد التي نبعيها".

وأضاف "أنا خريج كلية ولعدم وجود وظائف اتجهت للبسطية لبيع الملابس وهذا العمل يدر علي قدرا من المال استطيع به أن أساعد عائلتي المكونة من ثلاثة أطفال وزوجة لذا نطالب الحكومة بإنصافنا والسماح لنا بالعودة إلى أماكن عملنا أو بناء أكشاك نظامية لنا".

وكان العشرات من الباعة المتجولين وأصحاب (البسطيات) قد تظاهروا الأربعاء الماضي أمام مبنى محافظة بابل للاحتجاج على طردهم من أماكن عملهم في سوق الحلة والمناطق المحيطة به، وتعرضهم للضرب والإهانة وتدمير ممتلكاتهم من قبل الشرطة والبلدية، مطالبين بإعادتهم إلى أماكنهم الأصلية أو استحداث أماكن أخرى بديلة لهم.

فيما أشار علي عباس، وهو أحد المشاركين في التظاهرة، أن العشرات من أصحاب البسطيات والباعة المتجولين في سوق الحلة الكبير والشارع الرئيسي القريب منه ليس لديهم مصدر معيشة آخر غير عملهم هذا الذي بالكاد يسد الرمق، على حد قوله.

أما صاحب البسطية المعاق غيث عبد، فقال: "البسطية التي أعيش من واردها يشاركني فيها أبي، وما قامت به الشرطة والبلدية هو تحطيم جميع الحاجيات التي تؤمن لي معيشتي، وبالإضافة إلى ذلك أهانونا وتعاملوا معنا بقسوة بحيث دفعوا أبي فسقط أرضا وأصيب بجروح طفيفة".

حامد مجيد هو الآخر أكد أن "بلدية الحلة والشرطة تعاملوا معي بقسوة وإذلال"، مضيفا "أنهم يريدون قطع أرزاقنا".

ونبه مجيد "أغلب أصحاب البسطيات والباعة المتجولين حملة شهادات، ومن المشين التعامل معنا بهذه الوحشية، نحن نعاني من ظروف معيشية صعبة اضطرتنا إلى هذا العمل ولو كنا نملك المال الكافي لفتح كل منا متجرا له بدلا من أن يتحمل هذه الإهانة".

محافظ بابل محمد المسعودي، التقى بوفد من المتظاهرين واستمع إلى مطالبهم وشكواهم، وقرر إعادة أصحاب البسطيات إلى أماكنهم قرب سوق الحلة بشكل مؤقت لحين استكمال بلدية الحلة مشروع بناء أكشاك حديثة لهم في أماكن.

وأشار في حديثه لـ"المدى" إلى أنه اتصل بمدير بلدية الحلة واتفق معه على البدء بمشروع بناء الأكشاك وتوزيعها بين أصحاب البسطيات وفق ضوابط معينة.

من جهته، أكد مدير شؤون المواطنين في ديوان المحافظة وليد الأسدي لـ"المدى" أن مكتبه استقبل مجموعة من أصحاب البسطيات وأنه تم تشكيل القائممقامية والبلدية وشؤون المواطنين لإيجاد حل سريع لهم مع الإبقاء على أماكن عملهم لحين استكمال الأكشاك التي ستقوم البلدية بإنشائها.

ولفت الأسدي إلى أن هناك فوضى وعدم تنظيم في طريقة عمل البسطيات وهناك شكاوى من المواطنين بخصوص عدم قدرتهم على التحرك والسير في المناطق المحيطة بسوق الحلة الكبير، حيث تنتشر البسطيات هناك.

أعلن تخصيص 80 مليار دينار لتأهيل شبكات نقل وتوزيع الطاقة

مسؤول محلي: ذي قار لا تحصل على ربع حاجتها من الكهرباء

□ الناصرية / حسين العامل

كشف الناطق الرسمي باسم غرفة عمليات كهرباء ذي قار أن المحافظة تجهز بـ25% من حاجتها من الطاقة الكهربائية، معلنا تخصيص 80 مليار دينار من موازنة المحافظة لإعادة تأهيل قطاعات التوزيع والشبكات التي ما زالت تواجه حزمة من المشاكل.

وأوضح المهندس هلال حسين السهلاني لـ"المدى" أن حصة ذي قار التي تجهز بها حاليا من الكهرباء الوطنية تقدر بـ270 ميكاواط وبواقع ساعتي تشغيل مقابل أربع ساعات قطع، فيما تقدر الحاجة الفعلية للمحافظة من الكهرباء بـ1000 ميكاواط.

محطة لتوليد الطاقة

واستدرك السهلاني الذي يشغل أيضا منصب عضو في مجلس محافظة ذي قار، "لكن وزير الكهرباء في زيارته الأخيرة للمحافظة وعدنا بزيادة حصة المحافظة من الكهرباء خلال شهر حزيران الجاري، ومن المتوقع أن ترتفع من ٢٧٠ إلى ٣٢٠ ميكاواط ونأمل أن يكون التجهيز ساعتي تجهيز مقابل ساعتي إطفاء وفق الحصة الجديدة".

وعن المعالجات الآنية لانقطاع الكهرباء، قال الناطق باسم غرفة عمليات كهرباء: إن مجلس المحافظة ولتلافي الحالات الطارئة في قطاع الكهرباء خلال موسم الصيف "قرر تشكيل غرفة عمليات الكهرباء برئاسة محافظ ذي قار وعضوية عدد من أعضاء مجلس المحافظة، إضافة إلى ممثلي الدوائر المعنية".

وبين أن الغرفة "قررت في أولى اجتماعاتها التي عقدت مؤخرا تنظيم ندوة للمجالس البلدية ومختاري المحلات السكنية وقيادات الشرطة في الوحدات الإدارية وأصحاب المولدات الأهلية لإقرار التوصيات بشأن تنظيم عمل المولدات".

وأضاف "تقرر تجهيز المواطنين بـ١٢ ساعة كهرباء يوميا بسعر ٧٥٠٠ آلاف دينار للأمبير الواحد شهريا، وطيلة فترة تجهيز أصحاب المولدات بالوقود المجاني"، مضيفا "كما ستتابع الغرفة الحالات الطارئة ميدانيا وكذلك معالجة آخر المستجدات مع وزارة الكهرباء، فضلا عن المطالبة بزيادة حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية لتتوافق مع النسب السكانية".

وعن واقع الشبكات والخطوط الناقلة ومدى قدرتها على استيعاب الاحمال المتنامية، أفاد السهلاني بأن محافظة ذي قار رصدت نحو ٨٠ مليار دينار من موازنتها الخاصة لإعادة تأهيل قطاع الشبكات والخطوط الناقلة بغية مواجهة الأحمال الزائدة واستعدادا لأية زيادة محتملة في تجهيز الطاقة الكهربائية خلال الأعوام المقبلة.

ولا يقتصر ما تواجهه المدن والأحياء السكنية في محافظة ذي قار من معاناة في قطاع الكهرباء على قلة ساعات التجهيز وتقادم خطوط الشبكة ورداءة نوعية المحولات، وإنما تتعداها إلى وجود أكثر من ٣٠٠ قرية وحي سكني ما زالت غير مكهربة وهي تكاد تعيش حياة شبه بدائية نتيجة ذلك.

وعن القرى والأحياء السكنية غير المكهربة، قال الناطق الرسمي باسم غرفة عمليات كهرباء ذي قار: "تم طرح قضية القرى والأحياء السكنية غير المكهربة والتباحث بشأنها مع وزير الكهرباء وتقرر شمول عدد منها بخطة الوزارة".

وأوضح أنه سيتم شمول بعض القرى والأحياء بذلك عبر تجهيز مديرية التوزيع بالأعمدة والأسلاك وتحويل مبلغ مليار دينار كانت الوزارة قد خصصته سابقا لكهربة القرى والأحياء غير المكهربة وتخصيصه فقط لتسديد أجور العمل، منوها بأن غرفة عمليات الكهرباء ستتابع إجراءات تنفيذ مشروع الكهربة هذا مع الوزارة لغرض التعجيل بتنفيذه بأسرع ما يمكن.